جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد
مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل III على ربحية المصارف التجارية

دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة

علاء داشي دغيم * ، محمد حسن رشم
جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام : 2017/6/20
تاريخ التعديل : دون تعديل
قبول النشر : 2017/9/11
متوفر على الأنترنيت :

الكلمات المفتاحية :
كفاية رأس المال
لجنة بازل
ربحية المصارف التجارية
نسبة العائد على الموجودات
التقارير المالية

الملخص

يعرض البحث بالمُناقشة والتحليل موضوع" تأثير كِفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل III على ربحية المصارف التجارية" وهي دِراسة تطبيقية في مصرفي (الشرق الاوسط، بغداد)، للمُدة من عام (2006) والى عام (2015)، إذ تم تأطير الجانب النظري عن الموضوعين كِفاية رأسمال المصارف وفق متطلبات لجنة بازلIII، وربحية المصارف، ولقد أُستعمل المنهج الوصفي التحليلي، في وصف، وتحليل، وقياس كِفاية رأسمال المصارف ، وربحية المصارف، إذ أنّ نسبة كفاية رأس المال جرى قياسُها عن طريق قسمة إجمالي رأس المال على الموجودات المرجحة بالمخاطر، وذلك بعد قياسهما وتقديرهما في المصرفين مجال البحث، في حين أُستعمل لِقياس الربحية النِسب المالية (نسبة العائد على الموجودات، نسبة العائد على حق الملكية، نسبة العائد على الودائع ، هامش صافي الربح)، وذلك عن طريق تحليل البيانات المالية للمصرفين، والمتوافرة منّ الحِسابات الخِتامية، والميزانية العمومية ، والتقارير المالية، وذلك من أجل تقييم وقياس متغيري البحث، وتحليل عَلاقة الارتباط، والأثر بينهما، وأُستُعمل تحليل التباين ANOVA لغرض قياس عَلاقة الارتباط، والأثر بين نتائج كِفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل III وبين نسب الربحية، وقد توصلت هذه الدراسة وعن طريق نتائج التحليل الإحصائي الى وجود عَلاقة ارتباط، وأثر عكسية لها دلالة إحصائية معنوية بين كِفاية رأس المال، والربحية في مصرف الشرق الاوسط، إي أنّ أرتفاع نسبة كِفاية رأس المال وحدة واحدة يؤدي إلى أنخفاض الربحية بنسبة (0.160)، وكذلك إثبات علاقة الارتباط فقط في مصرف بغداد، وهذا ما يثبت صحة فرضية البحث، والتي تنص على أنّ كفاية رأس المال المصارف ترتبط وتأثر معنوياً في ربحية المصرف، في حين لم تثبت تلك الفرضية في مصرف بغداد بالنسبة الى علاقة الأثر، وذلك لأن القيمة المعنوية لها sig كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، ويرجع سبب ذلك عن وجود بيانات شاذة في بيانات المصرف.

© 2017 جامعة المثنى . جميع الحقوق محفوظة

Abstract

Research shows by discussion and analysis the topic "Effects of capital adequacy in accordance with the requirements of the Basel Committee III on the profitability of Commercial Banks " and is an empirical study in banking (Middle East, Baghdad), for the period of the year (2006) and year (2015), framing theory about capital adequacy requirements for banks under the topics Basel Committee III, profitable banks, they use descriptive analytical, describe, analyze and measure the adequacy of capital of the banks, and the profitability of banks, The capital adequacy ratio was measured by dividing the total capital on risk weighted assets,, after measured and appreciation in research, while banks used to measure profitability indicator financial ratios (return on assets, return on equity, interest rate, net profit margin), by analyzing the financial statements of banks for research, and the availability of final accounts, balance sheets, financial reports, in order to assess and measure search variables, analysis of the relationship, and their impact, analysis of variance ANOVA was used for measuring the relationship and the impact between the results capital adequacy in accordance with the requirements of the Basel Committee III and the

* Corresponding author : E-mail addresses : Waadabd24@yahoo.com .

© 2018 AL – Muthanna University . All rights reserved . DOI:10.52113/6/2018-8-1/137-164

profitability indicator, This study and the results of the statistical analysis have found a correlation, with a negative statistical connotation, between capital adequacy and profitability in the Middle East bank, i.e., a rise in the ratio of capital adequacy to one unit leads to a decrease profitability (0.160), as well as proving the link relationship only in the bank of Baghdad, this proves the validity of the search hypothesis, which states that the adequacy of the capital banks are linked and significantly affected the profitability of the bank, while not proved that the hypothesis in the Bank of Baghdad relative to the relationship of the impact, because the sig's moral value was greater than the level of morale (0.05), due to the existence of abnormal data in the bank data.

المقدمة

تُمثل كِفاية رأس المال الخط الوقائي النهائي للمصارف ضد حالات الاعسار والإفلاس، الأمر الذي أثار توجهات العديد من الدول الأجنبية، للتفكير في أنشاء وتوحيد أنظمة للرقابة المصرفية من خلال لجنة تدعى لجنة بازل، ووضع معايير كِفاية رأس المال، وأساليب تقيم ربحية المصارف، وقد تم تسليط الضوء على موضوعي كِفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازلIII، وربحية المصارف أذ جرى دراسة موضوع كِفاية رأس المال من جانب توضيح مكوناتها بشكل دقيق، وكيفية القياس، وذلك عن طريق عرض مؤشرات موضوع كِفاية رأس المال المتمثلة أولاً برأس المال الاجمالي، والذي يتكون من مجموع رأس المال الأساس، ورأس المال المساند، وثانياً الموجودات المرجحة بالمخاطر، والمتكونة من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر لكل من مخاطر (الائتمان، التشغيل)، واللذان مكنا من إستخراج نسبة كفاية رأسمال المصارف وذلك عن طريق قسمة أجمالي رأس المال على الموجودات المرجحة بالمخاطر، أما ربحية المصارف، فقد جرى دراستها أيضاً بشكل دقيق، وكيفية القياس، وذلك عن طريق عرض النسب التي تمكن من خلالها قياس ربحية المصارف والتي تمثل بالنسب الرئيسة (نسبة العائد على الموجودات، نسبة العائد على الملكية، نسبة العائد على الودائع، هامش صافي الربح)، وعلى ضوء ذلك تم بناء هذا البحث استناداً الى عدد من الفقرات الرئيسة إذ تشمل الفقرة الأولى منهجية البحث ، أما الفقرة الثانية فتشمل الإطار النظري للبحث، والتي تضمنت موضوع كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل III، وربحية المصارف، أما الفقرة الثالثة فتشمل الإطار العملي، والذي تضمنت نتائج التحليل التطبيقي، وختاماً الفقرة الرابعة والتي تضمنت الاستنتاجات والتوصيات.

منهجية البحث

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن المصارف التي لا تطبق نسبة كفاية رأس مال وفق متطلبات لجنة بازل III قد تتأثر ربحيتها بالإيجاب أو السلب، الأمر الذي يشكل خطورة عالية عندما تكون نسبة كفاية رأس مال المصارف منخفضة فتأثر في قدرتها المالية، على تسديد التزاماتها تجاه مسحوبات الودائع المتوقعة وغير المتوقعة، ومن ثم يؤدي بالمصرف إلى إعلان الافلاس، وضياع حقوق المودعين، وعدم تحقيق أهدافه الأساسية المتمثلة بتغطية المخاطر، والاستمرار، وتحقيق هامش من الأرباح، وكذلك عندما تكون نسبة كفاية رأس مال المصارف مرتفعة فأنها تؤثر في ربحية المصارف المتحققة من عوائدها نتيجة نشاطها الائتماني والاستثماري، وذلك بسبب تعطيل أموال طائلة عن فرص الاستثمار المربحة.

أهمية البحث

يستمد البحث أهمية من أنه يتناول موضوع كفاية رأس المال، والربحية في المصارف، لما لها من دور مهم في استمرار عمل المصرف وديمومة نشاطه الاستثماري والائتماني وتجنب المخاطر وضمان حقوق المودعين، كما له أهمية في تحديد كيفية قياس كل من كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل III، وربحية المصرف، وتحديد الإجراءات المناسبة عند عدم كفاية رأس مال الأمر الذين يؤمن اتخاذ الاجراءات اللازمة لتفادي مخاطر عدم كفاية رأس المال، والعجز عن تأدية الألتزامات المالية، والتعاقدية.

أهداف البحث (أغراض البحث)

الغرض الرئيسي للبحث يتمثل في أختبار العلاقة بين كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل III، وربحية المصارف، وتقديم توصيات ومقترحات تسعى إلى تحسين أدارة رأس المال المصرفي، بما يساهم في تعزيز القدرة المالية، وزيادة الارباح، وذلك بعد تحديد كيفية قياس كل من كفاية رأس المال وفق متطلبات بازلIII، وربحية المصرف، وكذلك يهدف هذا البحث إلى تحديد أهم الإجراءات اللازمة للمعالجة عند زيادة نسبة كفاية رأس المال.

فرضية البحث

تتمثل فرضية البحث في وجود علاقة إرتباط وأثر معنوي بين نسبة كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازلIII وبين ربحية المصرف.

المنهج المستعمل

لتحقيق أهداف البحث أستعمل المنهج الوصفي التحليلي .

حدود البحث

جرى تأطير البحث ضمن الحدود المكانية، والزمانية وكما يأتي:

الحدود المكانية

أ- مصرف الشرق الاوسط - العراق - بغداد - مركز المصرف : القسم المالي .

ب- مصرف بغداد - العراق - بغداد - مركز المصرف : القسم المالي.

الحدود الزمانية

جرى تحديد مدة البحث بين عام (2006-2015).

مخطط البحث

في ضوء ما تقدم بالمنهجية السابقة من مشكلة وفرضيات يمكن أعداد المخطط الافتراضي لنموذج البحث وكالآتي :-

شكل **(1)** المخطط الافتراضي للبحث

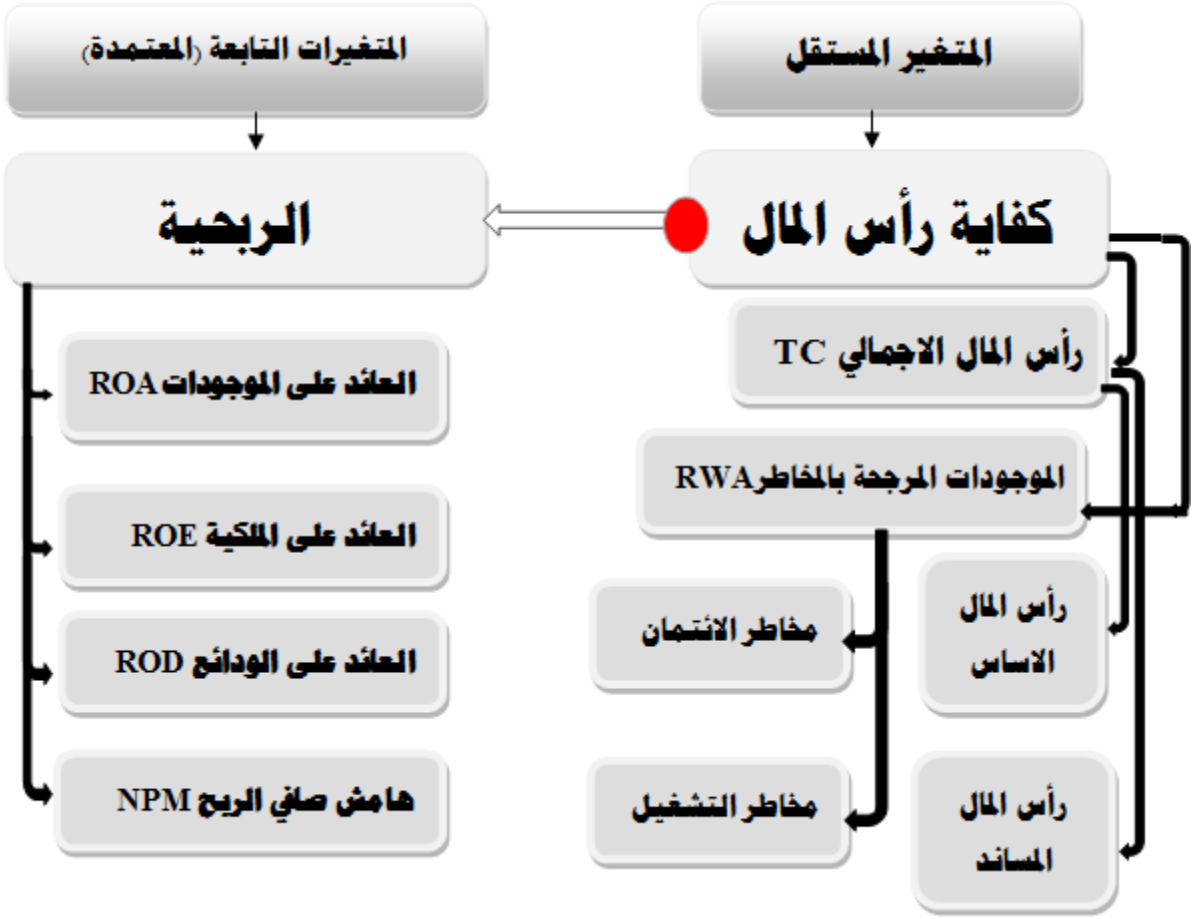

الإطار النظري

❖ **تعريف لجنة بازل للأشراف المصرفي**

تمثل أحد اللجان الرقابية المؤسسة من قبل مجموعة الدول الصناعية العشرة، وذلك في نهاية عام 1974 في مدينة بازل بسويسرا، وتشكلت لجنة بازل تحت مسمى لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية بهدف تقوية استقرار وسلامة الانظمة المصرفية، وتكونت من مجموعة العشرة وهي كل من (بلجيكا، كندا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، السويد وهولندا) (Minas , 2011 12:)، وقدمت هذه اللجنة تقريرها الاول في عام 1988 تحت مسمى متطلبات بازل I ، أذ ركزت على قياس نسبة كفاية رأس المال، من خلال قسمة أجمالي رأس المال على الموجودات المرجحة بالمخاطر لمواجهة نوع محدد من المخاطر يدعى

المخاطر الائتمانية، وفي عام 1966 تم تعديل تقرير هذه اللجنة من أجل قياس مخاطر السوق ، وفي عام 2004 أصدرت اللجنة تقريرها الثاني والذي يدعى متطلبات بازلII والذي قدم مناهج جديدة لقياس مخاطر الائتمان، وكذلك معالجة نوع جديد من المخاطر يدعى مخاطر التشغيل، وفي عام 2010 قدمت اللجنة تقريرها الثالث تحت مسمى متطلبات لجنة بازلIII (Jabbour,2013 : 6-8) .

❖ **رأس المال المصرفي**

وهو مقدار الاموال التي تحمي المصرف عند التعرض الى الخسائر (Pierre, Laurin ,131: 2013)، ويعد بمثابة التمويل طويل الاجل الذي يأتي من الديون، وحق الملكية، والذي يعمل على دعم موجودات المصرف طويلة الاجل، ويعمل كمستوعب للخسائر عند تحققها(AlMamun , 2013 : 15)، ويعبر عنه بحجم السيولة المطلوبة لمواجهة الازمات المستقبلية (185: Obeidat ، Khasawne et al ,2016)، فهو بمثابة الفرق الحسابي بين الموجودات والمطلوبات، الذي يعرف أيضا باسم صافي القيمة أو حقوق المساهمين، وبالتالي، فإن المصرف يكون ذو كفاية إذا كان الفرق بين الموجودات والمطلوبات إيجابيا، والعكس صحيح (Moosa , 2006 : 31)، وقد قسمت لجنة بازل رأس المال في المصارف الى أثنين من العناصر الاساسية : رأس المال الشريحة الاولى أو رأس المال الاساس، ورأس المال الشريحة الثانية أو رأس المال المساند (Wallgren,Lindé 2012:5,)، ويمكن بيان هذه المكونات وكما يأتي :-

✓ **رأس المال الأساس الشريحة الاولى**

وهو المبلغ الذي عن طريقه تفوق موجودات المصرف مبلغ التزاماته، ومسؤولياتهُ المالية، ويعد من أهم مكونات رأس المال، ويُعّد نواة رأس المال وخط الدفاع الأول لكل من المخاطر المالية (الحجامي ، 2016 :25)، ويمثل مجموع رأس المال المدفوع (الاسمي)، والاحتياطيات العامة، والتي تشمل الاحتياطيات المعلنة والفائض المتراكم(Datey , 2014: 897)، أي أنّ رأس المال الاساس يضم مستويين، المستوى الأول "رأس المال المدفوع" المتكون من حقوق المساهمين الدائمة، والتي تضم الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل (Ahmed Uddin , 2015:78,)، والأسهم الممتازة الدائمة غير تراكمية الأرباح (4 : 1998, Basle)، والمستوى الثاني "الاحتياطيات العامة" والتي تتكون من الاحتياطيات المعلنة وهي الاحتياطات التي يتم تكوينها في المصرف وفقا للقوانين والأنظمة المحاسبية المعتمدة، والتي تنشأ من الأرباح بعد خصم الضريبة (Basle , 2006: 14)، والفائض المتراكم، الذي يعرف على أنه الربح المتراكم أو صافي الثروة (Boado, María et al, 2007 :11)، ويمكن قياس رأس المال الاساس في المصارف عن طريق المعادلة الآتية (Bunea, Cristina et al,2009 :8)

$$CCT1= PC+GR \quad \ldots\ldots (1)$$

إذ إنّ :

Tier1 Core Capital = CCT1 رأس المال الأساس.

Paid Capital = PC راس المال المدفوع.

General Reserves=GR الاحتياطيات العامة.

✓ **رأس المال المساند الشريحة الثانية**

ويمثل الاموال التي تدعم رأس المال الاساس، ولا تكون متأتية من نشاط المصرف الاعتيادي، وانما من موارد أخرى نقدية، وغير نقدية (تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم 4 لعام2010 ،34-35) ويشمل هذا النوع من رأس المال عدد من المكونات الاتية:-

1. الاحتياطيات غير المعلنة Undisclosed Reserves، وهي الاحتياطيات التي لا تظهر ضمن الحسابات الختامية عند نشرها على الجمهور(14: 2006 , Basle).
2. احتياطيات أعادة التقييم Revaluation Reserves ، وتنشأ هذه الاحتياطيات نتيجة تقييم الموجودات لإظهار قيمتها الجارية بدلا من تكلفتها الدفترية، وتخصم بنسبة 55% لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الموجودات (58: 2003 , Gallati).
3. المخصصات العامة، وهي مبالغ تحتجز لمواجهة أي خسائر مستقبلية، ويتم احتسابها في رأس المال المساند إذا كانت غير مخصصة لمقابلة خسائر محددة.
4. الأدوات الرأسمالية المتنوعة، التي يندرج ضمنها الأدوات الرأسمالية التي تضم فئات متنوعة من الأسهم وأدوات الدين، بشرط أن تكون مدفوعة بالكامل، ومتاحة لغرض تغطية الخسائر، وغير قابلة للإطفاء، ويمكن تأجيل دفع العوائد المستحقة عليها (شاكر،1993: 169).
5. الدين المساند، والذي يطرح على شكل سندات ذات أجل محدد، ويشترط في هذه الدين، أن يكون ذي أجل لا يتجاوز (5) أعوام، وعلى أن يخصم 20%من قيمته عن كل عام من الاعوام الخمس الأخيرة (Gallati , 2003: 61)، وعن طريق المكونات المشار أليها اعلاه يمكن حساب رأس المال المساند بالمعادلة الآتية:

$$SCT2=UR+RR+GA+VCI+DS \quad \ldots..(2)$$

إذ إنّ :

Supplementary Capital Tier 2 = SCT1 رأس المال المساند الشريحة الثانية

Undisclosed Reserves = UR الاحتياطيات الغير معلنة.

Revaluation Reserves = RR احتياطيات اعادة التقييم.

General Allocation =GA المخصصات العامة.

Various Capital Instruments =VCI الادوات الرأسمالية المتنوعة

Debt Supportive =DS الدين المساند .

ويجري حساب رأس المال المصرفي بالمعادلة الآتية (Jabbour,2013 :6):

$$TC = CCT1 + SCT2 \quad \ldots. (3)$$

إذ إنّ:

Total Capital = TC أجمالي رأس المال

Capital Core Tier1 = CCT1 رأس المال الأساس(الشريحة الاولى) .

Supplementary Capital Tier 2 = SCT2 رأس المال المساند(الشريحة الثانية).

✓ **كفاية رأس المال المصرفي**

تعرف كفاية رأس المال على أنها وسيلة للتحكم في مستويات المخاطر عند القيام بالأعمال المصرفية (Moosa , 2006 :31)، وتمثل الحجم الكافي من رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر التي تحدث عند القيام بالاستثمارات ، والاعمال المصرفية المختلفة (الشماع ،2002 :195)، ويوضح الشكل (2) الخسائر التي ينبغي أن تغطيها كفاية رأس المال في المصارف(Jong,2016 :9) وكما يأتي :-

شكل (2) كفاية رأس المال CAR

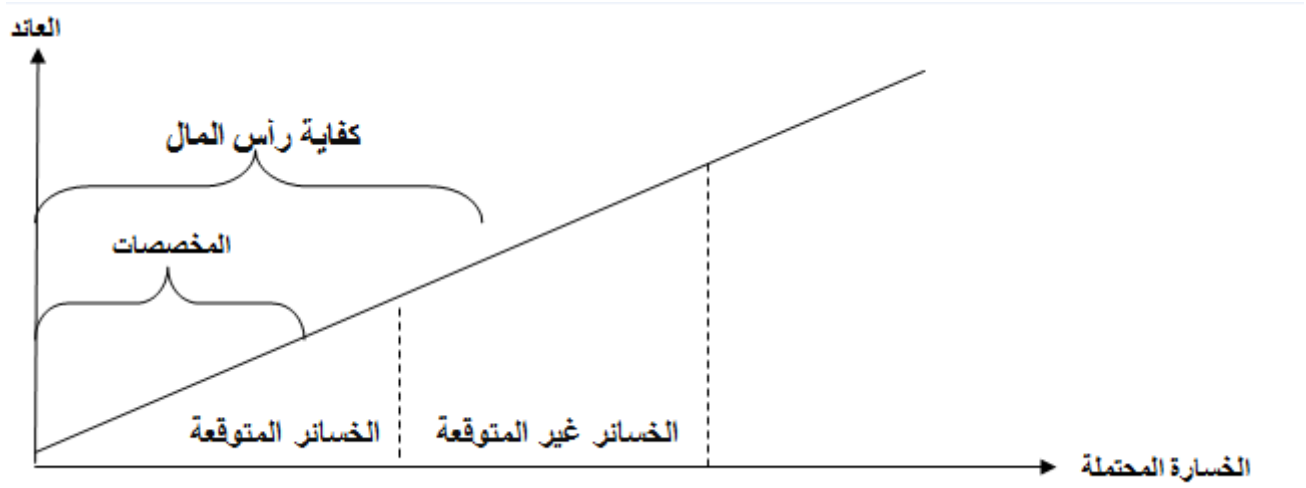

Source: Jong, rolf de. Estimating the financial impact of data quality issues. MS thesis. University of Twente, 2016,9.

ويبين الشكل أعلاه، الخسائر المتوقعة التي تتوقع المصارف خسارتها في مدة معينة مما يدفعها الى توفير مخصصات كي تغطيها، أما بشأن الخسائر غير المتوقعة فهي خسائر تتجاوز الخسائر المتوقعة ومن ثم ينبغي أنّ تغطيها كفاية رأس المال CAR.

❖ **قياس كفاية رأس المال بموجب متطلبات لجنة بازل III**

بعد حدوث الازمة المالية عام 2008،أجتمع القائمين على لجنة بازل للأشراف المصرفي من أجل وضع قواعد جديدة لإنقاذ النظام المصرفي من هذه الأزمة، تدعى متطلبات لجنة بازلIII، كما إن حدوث الأزمة المالية بعد مدة قصيرة من إقرار متطلبات لجنة بازلII، جعل هذه الاتفاقية موضع شك وخصوصا، لأنها جاءت لتعزيز صلابة الاداء المالي، وحماية المصارف من الازمات المالية (Basel , 2010 : 1)، أذ تلزم

متطلبات لجنة بازلIII المصارف بتحصين نفسها جيداً، دون مساعدة أو تدخل من قبل المصرف المركزي أو الحكومة، أذ أن الهدف من الإصلاحات الجديدة التي أقرتها بازلIII، هو لتعزيز الدعائم الاساسية لاتفاق بازلII، من خلال التركيز على جودة ونوعية رأس المال المطلوب (Johansson , 2012:26)، وضمن أطار بازلII تم تقديم ثلاث دعائم أساسية هي الحد الأدنى لكفاية راس المال، وعمليات المراجعة الاشرافية، وانضباط السوق وكما يأتي:-

أ- الدعامة الأولى، الحد الأدنى لكفاية رأس المال، إن متطلبات لجنة بازلIII قد زادت من نسبة الشريحة الاولى لرأس المال من 4% إلى 6%، وعدم احتساب الشريحة الثالثة، وزيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% حالياً إلى 10.5%، ويبدأ العمل بهذه الالية بدءاً من كانون الثاني عام 2013، وبشكل تدريجي وصولا إلى عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019 (Delahaye , 2011 :13)، وتم تصنيف المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية الى ثلاثة انواع، مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق، والتغير المهم في قياس المخاطرة هو تغيير نسب كفاية رأس المال، مع الإبقاء على طرق قياس مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق) كما في متطلبات لجنة بازلII ، ويجري حساب نسبة كفاية رأس المال بموجب متطلبات لجنة بازلIII بموجب المعادلة الأتية (Harzi , 2011 :6):-

$$CAR = \frac{TC}{RWA(CR+MR+OR)} \times 100\% \quad \geq 8\% \quad \dots (4)$$

ويمكن حساب رأس المال الاجمالي من خلال حاصل جمع كل من رأس المال الاساس، ورأس المال المساند وكما في المعادلة الأتية :

TC = CCT1+ SCT2

ويجري حساب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان من خلال حاصل جمع كل من الموجودات المرجحة بالمخاطرة داخل، وخارج الميزانية العمومية، وفق المعادلة الأتية (Berger 8: 2008,) :

RWA(CR)= WBRWA+ OBRWA

إذ إنّ:

Capital Adequacy Ratio = CAR نسبة كفاية رأس المال

Total Capital =TC اجمالي رأس المال

رأس المال الاساس (الشريحة الاولى)

Core capital(Tier 1) = CCT1

رأس المال المساند (الشريحة الثانية)

Supplementary Capital (Tier 2) = SCT2

الموجودات المرجحة بالمخاطرة.

Risk Weighted Assets =RWA

Market Risk =MR مخاطر السوق.

Credit Risk = CR مخاطر الائتمان

Operational Risk =OR مخاطر التشغيل

Off-balance Risk Weighted Assets =OBRWA الموجودات المرجحة بالمخاطرة خارج الميزانية

Within-balance Risk Weighted Assets = WBRWA الموجودات المرجحة بالمخاطرة داخل الميزانية

وترجح الموجودات وفق متطلبات لجنة بازلIII ، من أجل حساب نسبة كفاية رأس المال بدرجات متفاوتة من المخاطر تتدرج وفق الاوزان (0%،10%،20%،50%،100%) لمخاطر الائتمان، 15% لمخاطر التشغيل، ومع ذلك الموجودات المرجحة بالمخاطر دائما هي أقل من الموجودات الاجمالية في الميزانية العمومية (Aleksejeva, Prihodko,2014,3). ويمكن تحديد قيمة الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة داخل الميزانية ،من خلال المعادلة الأتية (Allen ,Delong, 2004 :4) :

WBRWA = A x DR …..(5)

إذ إنّ:

Within-Balance RiskWeightedAssets = WBRWA الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية

A = Asset الموجودات.

DR = Degree of Risk درجة المخاطرة.

كما حددت لجنة بازل العناصر التي لا تظهر في الميزانية العمومية للمؤسسات المصرفية، وأعطتها أوزان مخاطرة من أجل تحويل هذه الالتزامات العرضية في المعاملات خارج الميزانية الى قيم مرجحة بالمخاطر خارج الميزانية، ويجري حساب قيمة الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة خارج الميزانية (OBRWA) وفق المعادلة الأتية (قارون ، 2012 :61):

$$\mathbf{OBRWA = OBA \times DR \ \ldots (6)}$$

إذ إنّ :

OBRWA =Off-Balance RiskWeighted Assets الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة خارج الميزانية

OBA = Off-Balance Assets الموجودات خارج الميزانية.

DR = Degree Of Risk درجة المخاطرة.

- المخاطر المصرفية الواردة في الدعامة الاولى ومناهج قياسها:

✓ مخاطر الائتمان، وهي من أكثر المخاطر المسببة للازمات المصرفية (Ainsworth , 2012 :2)، وتعد المخاطر الائتمانية من أكثر المخاطر التي تتعرض لها موجودات المصرف، وكلما أزدادت كلما أزداد أحتمال حدوث التعثر(Dreca, 2013 :7)، وتدعى مخاطر خسارة المقترض عند تحقق الفشل في أسترداد المبلغ المستحق (رأس المال أو الفائدة) للمصرف في الوقت المناسب على أساس جدول السداد المتفق عليها مسبقًا(De-Graft , 2014 :83)، كما يعد تدني معايير الائتمان وسوء إدارة المحفظة، من أهم المخاطر التي واجهتها المؤسسات المالية والمصرفية خلال الاعوام الاخيرة (اتحاد المصارف العربية، 2004: 45)، وقد طرح اتفاق بازل II ثلاثة مناهج لقياس مخاطر الائتمان وهي: المنهج المعياري، ومنهج التصنيف الداخلي الاساس، ومنهج التصنيف الداخلي المتقدم.

✓ مخاطر السوق، وتعرف بأنها مخاطر الخسارة (سواء داخل أو خارج الميزانية) الناجمة عن التغيرات في أسعار السوق، من خلال التغير في كل من سعر الفائدة، أو سعر الصرف، أو قيمة الأسهم (Rachev, Chernobai,et al , 2008 : 26)، ويشار أليها بالمخاطر المرتبطة مع انخفاض قيمة الموجودات الإجمالية، أو الزيادة في الالتزامات (Chorafas , 2011 : 22)، وهنالك منهجين لغرض قياسها وهما المنهج المعياري، ومنهج النماذج الداخلية.

✓ مخاطر التشغيل، وعرفت" بأنها مخاطر الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناتجة من عدم الكفاية أو الفشل في العمليات الداخلية والافراد والانظمة أومن أحداث خارجية " (Heffernan , 2005 : 110) ، وعرفت بمخاطر عدم كفاية او عدم صحة تنفيذ العمليات بواسطة العنصر البشري (Kubat , 2014 :6)، وقدمت لجنة بازل ثلاثة مقايس لغرض قياسها وهي: منهج المؤشر الاساسي، المنهج المعياري، منهج القياس الداخلي المتقدم ، وسوف يتم التركيز في هذه الدراسة على منهج المؤشر الاساسي، تستخدمه المصارف الاقل تطور، أو المصارف الصغيرة (Gallati , 2003 :332)، ويعد من أبسط المناهج، وبموجبة يحتفظ المصرف بمقدار من راس المال لمواجهة مخاطر التشغيل يساوي متوسط نسبة ثابتة (a) من أجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات تحقق فيها الدخل، وقد حددت (a) بـ15%، وهي تمثل الحد الأدنى المطلوب الاحتفاظ به من رأس المال(De-Graft 2014: 100,)، وتقاس وفق المعادلة الاتية (Moosa, 2008 :59) :

$$\mathbf{OR_{BIA}=\sum GI\ /n \times a \ \ldots(7)}$$

إذ إنّ:

OR_{BIA} = Operational Risk- Basic Indicators Approach مخاطر التشغيل وفق منهج المؤشر الاساسي.

GI = Gross Income أجمالي الدخل.

n = العام.

a = وهي نسبة محددة من طرف لجنة بازلII.

✓ عملية المراجعة الاشرافية ، لغرض ضمان أن المصارف لديها رأس المال الكافي لمواجهة مختلف المخاطر، وتطوير، واستخدام تقنيات أفضل لإدارتها، والتأكيد على مسؤولية المصارف وإدارتها لضمان كفاية رأس المال حتى ما بعد الحد الأدنى من المتطلبات الأساسية، من أجل اتخاذ تدابير وقائية ضد الخسائر الناتجة من التعرض الى المخاطر (Moosa , 2008 : 64).

✓ انضباط السوق، استكمالا للدعامتين أعلاه، وهي تعني العمل على تحفيز المصارف على ممارسة أعمالها بشكل آمن، وفعال من خلال وضع قواعد رأسمالية قوية لتعزيز إمكانياتها على مواجهة أي خسائر محتملة مستقبلا من جراء التعرض للمخاطر(Chorofas , 2004 :86)، وذلك بهدف تقوية الانضباط السوقي وتعزيز قدرة المشاركين فيه، من خلال إلزام المصارف بالإفصاح العام عن المعلومات المالية، والتي تتيح للمشاركين في السوق بتقييم الجوانب الرئيسة للمؤسسات المالية والتي تتمثل بـ(كفاية رأس المال، وتقييم المخاطر، وممارسات الادارة) (Rachev, Chernobai , et al , 2008 : 49) .

❖ **نسب الربحية في المصارف**

تعد نسب الربحية المؤشر المالي، والاقتصادي الذي يستخدم في تقييم أداء المصارف، أذ ان الهدف الاساسي منه خلق الثروة للمالكين، وتعطي نسب الربحية صورة عن الاداء المالي المتحقق فعلا (الأرقام التي تؤثر على الربح، مثل إيرادات المبيعات أو النفقات العامة) (Atrill , 2009 : 69) ، ولغرض قياس ربحية المصرف ظهرت مجموعة كبيرة من النسب المالية ، من خلال تحليلها، وتقييمها يمكن حساب ربحية المصرف بما يساهم في تعظيم قدرتها على تغطية المخاطرة ، أو تعظيم الثروة أو القيمة السوقية للسهم الواحد، وكما يأتي:

أ- معدل العائد على الموجودات

من أوسع النسب التي تستخدم في قياس الاداء المالي في الصناعة المصرفية، أذ يبين قدرة الادارة في الحصول على الودائع بتكلفة معقولة، واستثمارها في استثمارات مربحة ويعبر هذا المعدل عن ربحية الدولار الواحد من كل موجود يمتلكه المصرف (Badreldin , 2009 : 2)، ويمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية (Brigham, et. al , 2011 :100) :

$$\mathbf{ROA = \frac{NI}{TA} \times 100\% \quad \dots (8)}$$

إذ أنّ

ROA = Return On Asset العائد على الموجودات.

NI = Net Income صافي الدخل ويسمى ايضاً (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب).

TA = Total Asset أجمالي الموجودات .

ب- معدل العائد على حق الملكية

يشير هذا المقياس الى مقدار صافي الدخل الذي تم تحقيقه مقابل كل دولار ساهم به المالكون كجزء من مصادر تمويل المصرف (Rose , Hudgins , 2008 : 168)، وبما أن الهدف الأساسي للمصرف هو زيادة ثروة المالكين، فأن هذا الهدف يتوقف على مقدار الارباح المتحققة(McMenamin , 2005 :340)، ويحسب من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي حق الملكية عن طريق المعادلة الآتية (Petersen , 2008 : 1) :

$$\mathbf{ROE = \frac{NI}{TE} \times 100\% \quad \dots (9)}$$

ROE = Return On Equity العائد على الملكية.

NI = Net Income صافي الدخل ويسمى ايضاً (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب).

TE = Total Equity أجمالي حق الملكية .

ج- معدل العائد على الودائع

تقيس هذه النسبة معدل العائد على كل دينار من أموال المودعين ، ويبين مدى قدرة المصرف على توليد الارباح من توظيف الودائع بمختلف انواعها في نشاطات استثمارية مختلفة ، ويحسب من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي الودائع عن طريق المعادلة الآتية (Sehrish , Saleema , 2012 :189) :

$$\mathbf{ROD = \frac{NI}{TD} \times 100\% \quad \dots (10)}$$

إذ أنّ :

ROD = Return on Deposit العائد على الودائع.

NI = Net Income صافي الدخل، ويسمى ايضاً (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب).

TD = Total Equity أجمالي الودائع .

د- هامش صافي الربح

تُعد هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المتحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل دولار من الايرادات المتحققة ، والنسبة الاعلى منه تدل على أن موقف الربحية جيد، وأن المصرف له سيطرة جيدة على التكاليف بالمقارنة مع المصارف المنافسة، ويحسب من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي الايرادات وفق المعادلة الآتية (Durrah, et al , 2016 : 438) :

$$\mathbf{NPM = \frac{NI}{R} \times 100\% \quad \dots (8)}$$

إذ أنّ

NPM = Net Proft Margin هامش صافي الربح.

NI = Net Income صافي الدخل، ويسمى ايضاً (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب).

R = Revenue الايرادات .

الإطار العملي

نتائج الحساب والتحليل التطبيقي لكفاية رأس المال المصرفين مجال البحث وكما يأتي:-

1- نتائج حساب وتحليل أجمالي رأس المال TC للمصارف مجال البحث

أ- حساب رأس المال الأساس للمصارف مجال البحث على وفق المعادلة الأتية :- CCT1= PC+GR

جدول (1) نتائج حساب راس المال الأساس CCT1 (مليون دينار)

ت	الشركة	مصرف الشرق الاوسط			مصرف بغداد		
	النسب العام	PC (1)	GR (2)	CCT1 =(1+2) (3)	PC (1)	GR (2)	CCT1 =(1+2) (3)
1	*2006*	27000	8782	35782	52973	6515	59488
2	*2007*	31000	19449	50449	52973	23132	76105
3	*2008*	42000	21840	63840	70000	23341	93341
4	*2009*	55000	20547	75547	85000	21169	106169
5	*2010*	66000	18098	84098	100000	18787	118787
6	*2011*	100000	37899	137899	112900	26719	139619
7	*2012*	150000	37746	187746	175000	32252	207252
8	*2013*	150000	52779	202779	250000	41262	291262
9	*2014*	250000	57074	307074	250000	42419	292419
10	2015	250000	26967	276967	250000	18488	268488
	مجموع			1422181			1652930

يبين الجدول السابق ، أن رأس المال المدفوع في المصارف مجال البحث يزداد سنوياً بصورة منتظمة وعلى مستوى المصرف الواحد، أذ بلغ حداً أدنى (27) مليار خلال العام 2006 في مصرف الشرق الاوسط و(250) مليار حداً أعلى خلال العام 2015، أما في مصرف بغداد فقد بلغ حداً أدنى بمبلغ (52) مليار في عام 2006 وحداً أعلى (250) مليار في عام 2015، من خلال ما تم بيانه اعلاه يتبين أن المصارف عينة البحث تسعى جاهدة لزيادة رأس المال المدفوع لما له من الاهمية في مواجهة المخاطر المالية.

ب- نتائج حساب أجمالي رأس المال TC للمصارف مجال البحث على وفق المعادلة الأتية:

SCT2 TC= CCT1 +

ويوضح الجدول (2) نتائج حساب وتحليل أجمالي رأس المال للمصرفين مجال البحث :

ويوضح الجدول (2) نتائج حساب وتحليل أجمالي رأس المال للمصرفين مجال البحث :

جدول (2) نتائج حساب أجمالي راس المال TC للمصرفين مجال البحث (مليون دينار)

ت	الشركة	مصرف الشرق الاوسط			مصرف بغداد		
	النسب / العام	CCT1 (1)	SCT2 (2)	TC (1+2) = (3)	CCT1 (1)	SCT2 (2)	TC (1+2) = (3)
1	2006	35782	4397	40179	59488	8638	68126
2	2007	50449	10688	61137	76105	13232	89337
3	2008	63840	10727	74567	93341	18490	111831
4	2009	75547	10785	86332	106169	18031	124200
5	2010	84098	11719	95817	118787	18551	137338
6	2011	137899	13678	151577	139619	21523	161142
7	2012	187746	39870	227616	207252	22047	229299
8	2013	202779	14963	217742	291262	25093	316355
9	2014	307074	12028	319102	292419	23654	316073
10	2015	276967	12316	289283	268488	57490	325978
∑	–	1422181	141171	1563352	1652930	226749	1879679

يتضح من الجدول أعلاه بأن أجمالي رأس المال للمصرفين يزداد سنوياً وذلك بسبب الزيادة الحاصلة في رأس المال الاساس CCT1 المتكون من (الفوائض، والاحتياطيات العامة) والمتجمع بشكل متراكم منذ بداية تأسيس المصارف، وكذلك بسبب الزيادة الواضحة في رأس المال المساند *SCT2* وهذا مؤشر جيد مما يساعد المصارف على مواجهة المخاطرة المحتملة الوقوع، ويأتي مصرف بغداد من ناحية امتلاكه لرأسمال أساس، ورأسمال مساند وكذلك رأسمال أجمالي أكبر مما لدى مصرف الشرق الاوسط خلال مدة البحث جميعاً.

2- نتائج حساب الموجودات المرجحة بالمخاطر RWA

أ- حساب وتحليل الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان RWA(CR) للمصارف مجال البحث .

يمكن حساب أجمالي الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان على وفق المعادلة الآتية :-

RWA(CR)= WBRWA+ OBRWA

- ✓ نتائج حساب وتحليل الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان داخل الميزانية WBRWA .
- نتائج حساب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان داخل الميزانية لمصرف الشرق الاوسط

يمكن حساب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان داخل ميزانية المصرف عن طريق المعادلة الآتية:-

ويوضح الجدول(3) نتائج حساب الموجودات المرجحة بالمخاطرة لمصرف الشرق الاوسط:

الجدول (3) يبين نتائج حساب الموجودات المرجحة بالمخاطرة لمصرف الشرق الاوسط (مليون دينار)

مصرف الشرق الاوسط											
*	DR % (1)	العام/ مبلغ الموجودات A (2)					العام/ الموجودات مرجحةWBRWA (3) =(1×2)				
		2006	2007	2008	2009	2010	2006	2007	2008	2009	2010
1	0	7333	16307	19939	23194	17447	0	0	0	0	0
2	0	47391	60553	85448	94822	53949	0	0	0	0	0
3	0	8182	65680	115610	–	–	0	0	0	0	0
4	10	18112	18089	18337	11381	8156	1811	1809	1834	1138	816
5	20	–	2301	–	–	–	–	460	–	–	–
6	20	5166	31708	19724	74451	89874	1033	6342	3945	14890	17975
7	20	60598	45395	73986	151896	174484	12120	9079	14797	30379	34897
8	100	90374	85366	71988	77068	8702	90374	85366	71988	77068	8702
9	50	21816	18502	16539	63800	142631	10908	9251	8270	31900	71316
10	100	3144	4190	5763	2672	2650	3144	4190	5763	2672	2650
11	100	20893	25235	36414	46984	58935	20893	25235	36414	46984	58935
12	100	16376	33456	105919	11272	23297	16376	33456	105919	11272	23297
∑	–	299385	406782	569667	557540	580125	156659	175188	248930	218312	220598
		2011	2012	2013	2014	2015	2011	2012	2013	2014	2015
1	0	20328	37793	43668	11972	30071	0	0	0	0	0
2	0	56015	66218	61877	58688	54163	0	0	0	0	0

* نوع الموجود

1- نقدية بالعملة المحلية،2- رصيد الغطاء القانوني لدى البنك المركزي ،3- سندات حكومة العراق،4- اوراق نقدية بالعملة الاجنبية،5 موجودات نقدية أخرى، 6- نقدية لدى المصارف والشركات المالية المحلية،7- أرصدة مدينة خارج العراق،8- الاستثمارات في الشركات الغير موحدة ميزانيتها ،9- التسهيلات المضمونة للقطاع الخاص،10- التسهيلات الغير مضمونة للقطاع الخاص،11- الموجودات الثابتة بعد تنزيل الاندثار المتراكم ،12-الموجودات الاخرى

3	0	–	–	–	–	–	0	0	0	0	0
4	10	16793	11910	27494	13479	7335	1679	1191	1749	1348	734
5	20	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
6	20	131768	162524	265859	256711	220802	26354	32505	53172	51342	44160
7	20	144809	185463	23162	8916	12940	28962	37093	4632	1783	2588
8	100	5258	43487	19065	26860	42748	5258	43487	19065	26860	42748
9	50	190757	198350	208867	187865	149924	95379	99175	104433	93932	74962
10	100	2453	5922	6917	4295	7057	2453	5922	6917	4295	7057
11	100	66481	72277	87462	93835	97032	66481	72277	87462	93835	97032
12	100	33355	70228	40818	31429	64107	33355	70228	40818	31429	64107
∑		668017	854172	785189	694050	686179	259921	361878	318248	304824	333388

يتبين من الجدول أعلاه أن الموجودات قبل وبعد الترجيح كانت متباينة على مدار مدة البحث، أذ بلغت أعلى قيمة للموجودات قبل الترجيح بالمخاطر(854172) مليون دينار وبعد الترجيح بأوزان المخاطر أصبحت قيمتها (361878) مليون دينار خلال العام 2012 وبنسبة تغيير بلغت(58%)، وأدنى قيمة للموجودات قبل الترجيح بالمخاطر بلغت(299385) مليون دينار وبعد الترجيح بلغت قيمتها(156659) مليون دينار خلال العام 2006 وبنسبة تغيير بلغت (48%)، ومما سبق يتبين أن المصرف كان معتدلا في التعامل بالموجودات داخل الميزانية الخطرة ، نظراً لوجود علاقة طردية بين الزيادة في نسبة التغيير والتعامل بالموجودات قليلة أو عديمة المخاطرة .

- نتائج حساب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان داخل الميزانية لمصرف بغداد

ويوضح الجدول (4) نتائج الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية لمصرف بغداد .

جدول (4) نتائج حساب الموجودات المرجحة بالمخاطرة داخل الميزانية لمصرف بغداد (مليون دينار)

مصرف بغداد

*	DR % (1)	العام/ مبلغ الموجودات A (2)					العام/ الموجودات مرجحةWBRWA (3) =(1×2)				
		2006	2007	2008	2009	2010	2006	2007	2008	2009	2010
1	0	66885	11156	21921	37166	68630	0	0	0	0	0
2	0	94129	41106	63189	136016	96372	0	0	0	0	0
3	0	0	70000	203180	149020	119140	0	0	0	0	0
4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
5	10	0	34341	31138	52402	62940	0	3434	3114	5240	6294
6	20	21	0	0	0	126670	4	0	0	0	25334
7	20	16213	61924	34080	192681	212084	3243	12385	6816	38536	42417
8	20	10276	12415	54380	59420	5126	2055	2483	10876	11884	1025
9	100	52987	14984	13969	14179	10399	52987	14984	13969	14179	10399
10	50	48517	58101	47367	79505	180800	24258	29051	23684	39753	90400
11	100	19409	29525	26017	21489	26865	19409	29525	26017	21489	26865
12	100	4399	11028	11862	14508	30255	4399	11028	11862	14508	30255
13	100	18373	19144	35807	45808	21781	18373	19144	35807	45808	21781
∑	–	331209	363724	542910	802194	961062	124728	122034	132145	191397	254770
		2011	2012	2013	2014	2015	2011	2012	2013	2014	2015
1	0	59911	35173	112304	86182	56422	0	0	0	0	0
2	0	73327	113144	170018	195895	121281	0	0	0	0	0
3	0	158500	611280	435560	365000	130276	0	0	0	0	0

* - نوع الموجود

1- نقدية بالعملة المحلية،2- رصيد الغطاء القانوني لدى البنك المركزي ،3- سندات حكومة العراق، 4- الحساب الطليق لدى البنك المركزي5- اوراق نقدية بالعملة الاجنبية،6- موجودات نقدية أخرى، 7- نقدية لدى المصارف والشركات المالية المحلية،8- أرصدة مدينة خارج العراق،9- الاستثمارات في الشركات الغير موحدة ميزانيتها ،10- التسهيلات المضمونة للقطاع الخاص،11- التسهيلات الغير مضمونة للقطاع الخاص،12- الموجودات الثابتة بعد تنزيل الاندثار المتراكم ،13-الموجودات الاخرى

4	0	0	39895	261495	187488	425941	0	0	0	0	0
5	10	50185	82548	110983	67076	113991	5019	8255	11098	6708	11399
6	20	126360	0	0	0	0	25272	0	0	0	0
7	20	126435	41423	91217	135132	34612	25287	8285	18243	27026	6922
8	20	21170	50209	18681	60635	53633	4234	10042	3736	12127	10727
9	100	26965	77848	224617	350022	193561	26965	77848	224617	350022	193561
10	50	149782	147401	219170	228904	237923	74891	73701	109585	114452	118962
11	100	31208	36166	33611	47710	59263	31208	36166	33611	47710	59263
12	100	34013	43247	56811	57418	56344	34013	43247	56811	57418	56344
13	100	17411	22321	30437	46043	66289	17411	22321	30437	46043	66289
∑	–	875267	1300655	1764904	1827505	1549536	244300	279865	488138	661506	523467

أذ يتضح من الجدول أعلاه، أن أعلى قيمة للموجودات داخل الميزانية قبل عملية الترجيح(1827505) مليون دينار وبعد الترجيح بأوزان المخاطر بلغت قيمتها(661506) مليون دينار خلال العام 2014 وبنسبة تغيير (64%)، وأدنى قيمة للموجودات داخل الميزانية قبل الترجيح بأوزان المخاطر بلغت(331209) مليون دينار وبعد الترجيح بأوزان المخاطر بلغت قيمتها (124728) مليون دينار خلال العام 2006 وبنسبة تغيير(62%)، ويلاحظ أن قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر قد انخفضت بشكل كبير عن مبلغ الموجودات قبل الترجيح ، نظراً لاتجاه المصرف الى زيادة الاستثمار في حوالات الخزينة عديمة المخاطرة خلال المدة (2008-2015).

نتائج حساب وتحليل الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان خارج الميزانية OBRWA .

- نتائج حساب الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية(خارج الميزانية) لمصرف الشرق الاوسط .

يمكن حساب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان خارج الميزانية وفق المعادلة الآتية:

$$\mathbf{OBRWA = OBA \times DR}$$

جدول (5) نتائج حساب الموجودات المرجحة بالمخاطرة خارج الميزانية لمصرف الشرق الاوسط (مليون دينار)

مصرف الشرق الاوسط											
نوع الموجود	DR %	العام/ مبلغ الموجودات بعد استبعاد التأمينات *OBA* (2)					العام/ الموجودات مرجحة *OBRWA* (1×2)= (3)				
	(1)	2006	2007	2008	2009	2010	2006	2007	2008	2009	2010

خطابات الضمان	100	14409	25630	36961	67336	68319	14409	25630	36961	67336	68319
اعتمادات صادرة	20	2421	10652	86745	66062	117115	484	2130	17349	13212	23423
الحولات الخارجية	20	–	2034	4842	1746	595	–	407	968	349	119
المجموع	–	16830	38316	128548	135144	186029	14893	28167	55278	80897	91861
نوع الموجود	DR	2011	2012	2013	2014	2015	2011	2012	2013	2014	2015
خطابات الضمان	100	39469	40028	39246	23428	25615	39469	40028	39246	23428	25615
اعتمادات صادرة	20	97478	127235	122575	116137	60566	19496	25447	24515	23227	12113
اعتمادات واردة	4	0	1063	7207	3109	4384	0	43	288	124	175
الحوالات الخارجية	20	3846	4370	709	583	19	769	874	142	117	4
المجموع	–	140793	172696	169737	143257	90584	59734	66392	64191	46896	37907

يتبين من الجدول أعلاه ، أن أقل قيمة للموجودات خارج الميزانية قبل الترجيح بأوزان المخاطر(16830) مليون دينار وبعد الترجيح بأوزان المخاطر بلغت (14893) مليون دينار خلال العام 2006 وبنسبة تغيير(12%)، وأعلى قيمة للموجودات خارج الميزانية قبل الترجيح بأوزان المخاطر(186029) مليون دينار خلال العام 2010 وبعد الترجيح بالمخاطر بلغت (91861) مليون دينار وبنسبة تغيير(51%)، مما يشير الى أن مصرف الشرق الاوسط كان متوجها بشكل معتدل الى التعامل بالموجودات الخطرة خارج الميزانية.

نتائج حساب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان خارج الميزانية لمصرف بغداد.

جدول (6) نتائج حساب الموجودات المرجحة بالمخاطرة خارج الميزانية OBRWA (مليون دينار)

مصرف بغداد

نوع الموجود	*DR* % (1)	العام/ مبلغ الموجودات بعد استبعاد التأمينات *OBA* (2)					العام/ الموجودات مرجحة *OBRWA* (1×2)= (3)				
		2006	2007	2008	2009	2010	2006	2007	2008	2009	2010
خطابات الضمان	100	28735	15479	34496	44511	228592	28735	15479	34496	44511	228592

اعتمادات صادرة	20	4046	3682	908	6656	3685	809	736	182	1331	737
عمليات برسم التحصيل	20	0	139	257	529	702	0	28	51	106	140
المجموع	–	32781	19300	35661	51696	232979	29544	16215	34729	45948	229469
نوع الموجود	%	2011	2012	2013	2014	2015	2011	2012	2013	2014	2015
خطابات الضمان	100	111501	151051	149729	158615	132338	111501	151051	149729	158615	132338
اعتمادات صادرة	20	3090	14676	27138	74804	65254	618	2935	5428	14961	13051
عمليات برسم التحصيل	20	0	59	0	0	0	0	12	0	0	0
المجموع	–	114591	165786	176867	233419	197592	112119	153998	155157	173576	145389

يتضح من الجدول السابق، أن قيمة الموجودات بعد عملية الترجيح بأوزان المخاطر لازال مرتفعة ، نظراً الى نسبة النمو الكبيرة في خطابات الضمان والتي لها وزن ترجيحي يصل الى (100%) ، أذ بلغت أقل قيمة للموجودات خارج الميزانية قبل الترجيح بأوزان المخاطر(19300) مليون دينار وبعد الترجيح بأوزان المخاطر بلغت (16215) مليون دينار خلال العام 2007 وبنسبة تغيير(16%)، وأعلى قيمة للموجودات خارج الميزانية قبل الترجيح بأوزان المخاطر(233419) مليون دينار خلال العام 2014 وبعد الترجيح بالمخاطر بلغت (173576) مليون دينار وبنسبة تغيير(26%) مما يدل على أن المصرف يتعامل بموجودات خارج الميزانية ذات مخاطرة ، أذ كلما أنخفضت النسبة دلت على تعامل المصرف بموجودات خطرة والعكس صحيح.

نتائج حساب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان للمصرفين مجال البحث RWA(CR)

يمكن حساب الموجودات المرجحة بمخاطرة الائتمان RWA(CR) للمصارف مجال البحث عن طريق جمع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان داخل الميزانية، والموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان خارج الميزانية وفق المعادلة الآتية :-

RWA(CR)= WBRWA+ OBRWA

جدول (7) نتائج حساب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان RWA(CR) للمصرفين عينة البحث (مليون دينار)

المصرف	ت	العام	WBRWA (1)	OBRWA (2)	RWA(CR) (1+2)=(3)
الشرق الاوسط	1	2006	156659	14893	171552
	2	2007	175188	28167	203355
	3	2008	248930	55278	304208
	4	2009	218312	80897	299209
	5	2010	220598	91861	312459

319655	59734	259921	2011	6	
428270	66392	361878	2012	7	
382439	64191	318248	2013	8	
351720	46896	304824	2014	9	
371295	37907	333388	*2015*	10	
154272	29544	124728	2006	1	
138249	16215	122034	2007	2	
166874	34729	132145	2008	3	
237345	45948	191397	2009	4	
484239	229469	254770	2010	5	بغداد
356419	112119	244300	2011	6	
433863	153998	279865	2012	7	
643295	155157	488138	2013	8	
835082	173576	661506	2014	9	
668856	145389	523467	2015	10	

يتضح من الجدول أعلاه، أن الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان داخل، وخارج الميزانية كانت متباينة على مستوى المصرف الواحد،، إذ أنَ أدنى قيمة للموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان ولكل مصرف كان بقيمة (171552) مليون دينار في مصرف الشرق الاوسط في عام 2006، وقيمة (138249) مليون دينار في مصرف بغداد عام 2007، أما أعلى قيمة للموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان ولكل مصرف كان بقيمة (428270) مليون دينار في مصرف الشرق الاوسط عام 2012، وقيمة (835082) مليون دينار في مصرف بغداد عام 2014.

ولغرض تقييم المصارف مجال البحث من حيث أمتلاكها لموجودات أئتمانية خطرة ، أذ يتضح أن أعلى قيمة للموجودات الائتمانية الخطرة كان لدى مصرف بغداد وبقيمة (835082) مليون دينار، وأن أدنى قيمة (428270) مليون دينار لدى مصرف الشرق الاوسط ، وعند المقارنة بين المجاميع يتضح أن مصرف بغداد يمتلك موجودات خارج وداخل الميزانية أكبر مما هو عليه في باقي مصارف العينة، ويليه مصرف الشرق الاوسط.

ب- نتائج حساب وتحليل مخاطر التشغيل(OR) للمصرفين مجال البحث

يمكن حساب مخاطرة التشغيل عن طريق ضرب النسبة المرجحة لمخاطر التشغيل (15%) بقيمة مجموع الدخل لأخر ثلاث سنوات مقسوما على3 سنوات، وفق طريقة المؤشر الاساس، والمعادلة الآتية توضح ذلك وكما يأتي :-

$$OR_{BIA}=\sum GI /n \times a$$

ويوضح الجدول (8) نتائج حساب مخاطرة التشغيل للمصارف مجال البحث :

جدول (8) مقارنة نتائج حساب مخاطرة التشغيل OR المبالغ (مليون دينار)

ت	المصرف العام	(3/ GI) الاوسط (1)	بغداد (2)	نسبة ألفا (4)	مخاطرة التشغيل الاوسط (1*4)=(5)	OR بغداد (2*4)=(6)
1	2006	7371	5058	%15	1105	758
2	2007	10992	11521	%15	1649	1728
3	2008	11969	18046	%15	1795	2706
4	2009	14151	21021	%15	2122	3153
5	2010	12111	45969	%15	1817	6895
6	2011	14643	19933	%15	2196	2989
7	2012	20096	23607	%15	3014	3541
8	2013	24893	31135	%15	3734	4670
9	2014	19115	33760	%15	2867	5064
10	2015	11793	28301	%15	1769	4245

يتبين من الجدول أعلاه، أن مقدار الاموال اللازمة لتغطية مخاطر التشغيل OR في المصرفين؛ تزداد بشكل متباين على مستوى المصرف الواحد، وذلك بسبب تذبذب الزيادة في مجمل الدخل GI ، أي أن هناك علاقة طردية بين مجمل الدخل وبين الاموال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل طبقا لطريقة المؤشر الاساسي، إذ كلما أرتفعت مبالغ قيم مجمل الدخل كلما أرتفعت قيمة الاموال اللازمة لمواجهة مخاطر التشغيل والعكس صحيح، وعلى أساس هذا المؤشر ينبغي على المصارف الحيطة، والحذر، وقياس مخاطر التشغيل سنوياً للمتابعة، ويتبين أن أدنى قيمة للأموال المطلوبة لمواجهة مخاطرة التشغيل كان لدى مصرف الشرق الاوسط وبقيمة (1769) مليون دينار، وأن أعلى قيمة تبلغ (4245) مليون دينار لدى مصرف بغداد.

ت- نتائج حساب الموجودات المرجحة بالمخاطر للمصرفين مجال البحث(RWA):

يمكن حساب وتحليل الموجودات المرجحة بالمخاطر RWAللمصارف مجال البحث عن طريق جمع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، وعلى وفق المعادلة الآتية:-

$$\mathbf{RWA=(CR+ OR)}$$

ويوضح الجدول (9) نتائج حساب الموجودات المرجحة بالمخاطر للمصرفين مجال البحث.

جدول (9) مقارنة نتائج حساب الموجودات المرجحة بالمخاطر RWA للمصرفين (مليون دينار)

المصرف	ت	العام	(CR) (1)	(OR) (2)	RWA (1+2)=(3)
الشرق الاوسط	1	2006	171552	1105	172657
	2	2007	203355	1649	205004
	3	2008	304208	1795	306003
	4	2009	299209	2122	301331
	5	2010	312459	1817	314276
	6	2011	319655	2196	321851
	7	2012	428270	3014	431284
	8	2013	382439	3734	386173
	9	2014	351720	2867	354587
	10	*2015*	371295	1769	373064
المجموع			3144162	22068	3166230
بغداد	1	2006	154272	758	155030
	2	2007	138249	1728	139977
	3	2008	166874	2706	169580
	4	2009	237345	3153	240498
	5	2010	484239	6895	491134
	6	2011	356419	2989	359408
	7	2012	433863	3541	437404
	8	2013	643295	4670	647965
	9	2014	835082	5064	840146
	10	2015	668856	4245	673101
المجموع			4118494	35749	4154243

يتبين من الجدول أعلاه أن مصرف الشرق الاوسط يأتي في المرتبة الاولى من حيث القدرة على مواجهة المخاطر المالية، وبموجودات بلغت قيمتها(3166230) مليون دينار، نظراً للعلاقة العكسية بين الموجودات المرجحة بالمخاطر، ونسبة كفاية رأس المال، أذ كلما زادت الموجودات المرجحة بالمخاطر كلما قلت نسبة كفاية رأس المال، وقلت قدرت المصرف علة مواجهة المخاطر المالية،

وتعد أقل مما هو لدى مصرف بغداد وبموجودات بلغت (4154243) مليون دينار.

3- نتائج حساب وتحليل نسبة كفاية رأس المال للمصارف مجال البحث

يمكن حساب وتحليل نسبة كفاية رأس المال CAR للمصارف مجال البحث عن طريق قسمة رأس المال الاجمالي في المصارف على إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر على وفق المعادلة الآتية:

$$\mathbf{CAR} = \frac{\mathbf{TC}}{\mathbf{RWA}} \times \mathbf{\%100}$$

ويوضح الجدول (10) مقارنة نتائج حساب نسبة كفاية رأس المال CAR للمصرفين مجال البحث .

جدول (10) مقارنة نتائج حساب نسبة كفاية رأس المال CAR (مليون دينار)

المصرف	ت	العام	TC (1)	RWA (2)	CAR (1/2) = (3)
الشرق الاوسط	1	2006	40179	172657	%23
	2	2007	61137	205004	%30
	3	2008	74567	306003	%24
	4	2009	86332	301331	%29
	5	2010	95817	314276	%30
	6	2011	151577	321851	%47
	7	2012	227616	431284	%53
	8	2013	217742	386173	%56
	9	2014	319102	354587	%90
	10	2015	289283	373064	%78
		المتوسط			%46
بغداد	1	2006	68126	155030	%44
	2	2007	89337	139977	%64
	3	2008	111831	169580	%66
	4	2009	124200	240498	%52
	5	2010	137338	491134	%28
	6	2011	161142	359408	%45

7	2012	229299	437404	%52
8	2013	316355	647965	%49
9	2014	316073	840146	%38
10	2015	325978	673101	%48
	المتوسط			%49

يتبين من الجدول أعلاه، أن نسبة كفاية رأس المال CAR للمصرفين مجال البحث تختلف من عام إلى أُخر، وذلك بسبب الزيادة في أجمالي رأس المال، وكذلك الانخفاض أو الارتفاع في الموجودات المرجحة بالمخاطر نسبةً الى أجمالي رأس المال، لذلك تبين هذه النسبة مدى قدرة المصرف على إستعمال أجمالي راس المال لمواجهة الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف من جراء التعامل بالموجودات الخطرة، ويطلق على هذه النسبة بنسبة هامش الأمان، وإن إرتفاع هذه النسبة يدل على قلة المخاطر المصرفية أي هي علاقة عكسية ومعناها أن بأرتفاع هذ النسبة تنخفض المخاطر التي تتعرض لها الانشطة الاستثمارية والائتمانية من خلال زيادة قدرة أجمالي رأس المال على تغطية المخاطر، والعكس صحيح، أي أن هنالك علاقة طردية بين الزيادة في نسبة كفاية رأس المال، والزيادة في أجمالي رأس، وتعد نسبة كفاية رأس المال في المصرفين، ولمدة البحث جميعاً، أكبر من نسبة الحد الأدنى المسموح بها (8%) لكفاية رأس المال بموجب متطلبات لجنة بازلIII، إذ أن ارتفاع النسب بشكل كبير في المصارف عينة الدراسة، يدل على تحفظ المصارف في مواردها المالية، نتيجة المخاطر التي تكتنفها الانشطة الاستثمارية، مما دفعها لزيادة حجم رؤوس اموالها نسبةً إلى الموجودات الخطرة بشكل كبير، أذ أن هناك علاقة عكسية بين نسبة كفاية رأس المال، والموجودات المرجحة بالمخاطر، أذ كلما زادت الموجودات المرجحة بالمخاطر كلما قلت نسبة كفاية رأس المال والعكس صحيح.

4- نتائج حساب وتحليل الربحية للمصارف مجال البحث

تقاس الربحية على وفق النسب الاربعة الآتية:

أ- معدل العائد على الموجودات : هو نسبة قياس صافي الربح بعد الضريبة الى إجمالي الموجودات، ويمكن قياسه على وفق المعادلة الآتية :

$$\mathbf{ROA} = \frac{\mathbf{NI}}{\mathbf{TA}} \times \mathbf{100\%}$$

ب- معدل العائد على حق الملكية : يسعى الى اظهار العَلاقة بين حجم الاموال التي ساهم بها المالكون ، ويمكن قياسه على وفق المعادلة الآتية :

$$\mathbf{ROE} = \frac{\mathbf{NI}}{\mathbf{TE}} \times \mathbf{100\%}$$

ج- معدل العائد على الودائع : يسعى الى قياس صافي الارباح المتحققة مقارنة بحجم الودائع التي يمتلكها المصرف ، ويقاس كما يلي :

$$\mathbf{ROD} = \frac{\mathbf{NI}}{\mathbf{TD}} \times \mathbf{100\%}$$

د- هامش صافي الربح : يبين صافي الدخل المتحقق بعد الفوائد والضرائب مقارنة بحجم الايرادات المتحققة ، ويقاس وفق المعادلة الاتية :

$$\mathbf{NPM} = \frac{\mathbf{NI}}{\mathbf{R}} \times \mathbf{100\%}$$

وبناءً عليه ووفقاً للمعادلات المذكورة آنفاً يمكن إستخراج الربحية للمصرفين مجال البحث وكما موضح في الجدول (11) مقارنة نتائج حساب وتحليل الربحية ولكل مصرف وكما يأتي:-

جدول (11) مقارنة نتائج حساب الربحية (مليون دينار)

ت	القيمة / العام	NI (1)	TE (2)	TD (3)	R (4)	TA (5)	ROA% (1/5) = 6	ROE% (1/2) =7	ROD% (1/3)=8	NPM% (1/4)=9	*PRR% (6+7)/N = 8
1-1	مصرف الشرق الاوسط										
1	2006	5154	35741	239348	18497	299385	1.72	14.4	2.15	27.9	11.5
2	2007	14451	42562	333057	39766	406782	3.55	33.9	4.34	36.3	19.5
3	2008	13952	55255	431100	44775	569667	2.45	25.3	3.24	31.2	15.5
4	2009	11707	66377	452515	37342	557540	2.09	17.6	2.59	31.4	13.4
5	2010	8627	74496	463327	32920	580125	1.49	11.6	1.86	26.2	10.3
6	2011	18453	127375	505117	47641	668017	2.76	14.5	3.65	38.7	14.9
7	2012	24282	176007	615784	58387	854173	2.84	13.8	3.94	41.6	*15.5*
8	2013	20875	189997	551856	56324	785191	2.66	10.9	3.78	37.1	13.6
9	2014	3605	294111	358117	36234	694051	0.52	1.23	1.00	9.95	3.2
10	2015	5420	263733	331665	51180	686005	0.79	2.06	1.63	10.6	3.8
	المتوسط						%2.09	%14.5	%2.82	%29	%12.1
2-1	مصرف بغداد										

* Profitability Rate Ratios = PRR معدل نسب الربحية.
Number of ratios = N عدد النسب والتي تساوي (4).

1	2006	8408	57355	242317	17978	331209	2.54	14.7	3.47	46.8	16.9
2	2007	19753	73141	255474	32690	363724	5.43	27	7.73	60.4	25.1
3	2008	21417	89360	404177	44035	542911	3.94	23.9	5.30	48.6	20.4
4	2009	15802	101398	661618	41105	802194	1.97	15.6	2.39	38.4	14.6
5	2010	13696	113333	804688	41707	956964	1.43	12	1.70	32.8	11.9
6	2011	20958	133112	699368	55628	875267	2.39	15.7	2.99	37.8	14.7
7	2012	25099	199490	1046719	62731	1300654	1.93	12.9	2.40	40	14.3
8	2013	32066	281889	1393584	85257	1764904	1.82	11.4	2.30	37.6	13.3
9	2014	27780	271900	1491599	76265	1827505	1.52	10.2	1.86	36.4	12.5
10	2015	5716	257591	897310	89765	1549536	0.37	2.22	0.64	6.37	2.4
			المتوسط				%2.33	%14.6	%3.08	38.5	%14.6

يوضح الجدول أعلاه ، أن نسبة العائد على الموجودات قد كانت نتائجها متباينة خلال مدة البحث وعلى مستوى المصرف الواحد ففي مصرف الشرق الاوسط بلغ المتوسط السنوي (2.09%)، وهذا يبين أن الدخل المتولد من كل دينار من الموجودات كان أقل بالمقارنة مع مصرف بغداد ، أما مصرف بغداد فقد كان متوسط معدل العائد على الموجودات (2.33%) خلال مدة البحث، وهذا يشير الى أن مقدرة موجودات مصرف بغداد كانت أفضل بالمقارنة مع مصرف الشرق الاوسط من حيث العائد المتحقق،

أما نسبة العائد على الملكية فقد كانت نتائجها متذبذبة على مستوى المصرف الواحد ، أذ بلغ المتوسط السنوي (14.6%) في مصرف بغداد، وهذا يبين أن الدخل المتولد من كل دينار من حق الملكية لمصرف بغداد كان أفضل بالمقارنة مع مصرف الشرق الاوسط ، أما مصرف الشرق الاوسط فقد بلغ متوسط معدل العائد على حق الملكية (14.5%) خلال مدة البحث ، وهذا يوضح أن مقدرة موجودات مصرف الشرق الاوسط كانت أقل بالمقارنة مع مصرف بغداد.

أما نسبة العائد على الودائع فقد كانت نتائجها أيضا متباينة على مستوى المصرف الواحد ، فقد بلغت نسبة المتوسط السنوي (3.08%) في مصرف بغداد، وهذا يبين أن الدخل المتحقق من كل دينار من الاموال المودعة لدى مصرف بغداد كان أفضل بالمقارنة مع مصرف الشرق الاوسط ، أما مصرف الشرق الاوسط فقط بلغ المتوسط (2.82%) وهذا يعكس أن ودائع مصرف الشرق الاوسط كانت الأقل في توليد العائد بالمقارنة مع مصرف بغداد.

أما نسبة هامش الربح فقد كانت نتائجها متفاوتة على مستوى المصرف الواحد ، وبمتوسط بلغت نسبته (38.5%) في مصرف بغداد، ويعد الهامش المتحقق في مصرف بغداد أفضل بالمقارنة مع مصرف الشرق الاوسط ، أما مصرف الشرق الاوسط فقد بلغ المتوسط السنوي (29%) وهذا يعكس أن هامش الربح في مصرف الشرق الاوسط كان اقل بالمقارنة مع مصرف بغداد.

ولغرض تقييم المصارف من حيث المتوسط العام لنسب الربحية فقد حقق مصرف بغداد أعلى نسبة بالمقارنة مع مصرف الشرق الاوسط وبمتوسط سنوي بلغت نسبته (14.6%) ، ثم مصرف الشرق الاوسط وبمتوسط بلغ (12.1%)، وتعد هذه النسب متقاربة وتعكس في نفس الوقت تدني الارباح المتحققة في المصرفين.

❖ **نتائج التحليل التطبيقي لعلاقة الارتباط والانحدار بين قيم كفاية رأس المال والربحية**

لغرض معرفة علاقة الارتباط، والإثر بين نسبة كفاية رأسمال المصارف وبين نسب الربحية، فقد أستعمل الباحث برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS.24) لتقدير معاملات الارتباط البسيط لبيرسون Pearson (Simple Correlation) ، ما بين مكونين رئيسين مع تحديد مستوى المعنوية لتلك العلاقة و لإيجاد معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) وبعض المؤشرات الإحصائية اللازمة لقياس مقدار واتجاه وتأثير كل مكون من تلك المكونات، وذلك باستعمال تحليل التباين (ANOVA) وكما يأتي:

1- نتائج تحليل الارتباط بين قيم كفاية رأس المال والربحية

يوضح الجدول(12) كافة الارتباطات المطلوبة بين كفاية رأس المال CAR والربحية PRR للمصرفين وكما يأتي :

جدول (12) تحليل التباين ANOVA كفاية رأس المال

الارتباطات Correlations

المستقل / المتغير التابع	المتغير	كفاية رأسمال الاوسط	كفاية رأسمال بغداد	الدلالة
ربحية مصرف الشرق الاوسط	إرتباط بيرسون	-0.746*		عَلاقة إرتباط معنوية عَكسية لها دلالة إحصائية
	قيمة المعنوية	0.009		
ربحية مصرف بغداد	إرتباط بيرسون		0.564	عَلاقة إرتباط معنوية طردية لها دلالة إحصائية
	قيمة المعنوية		0.045	

يتبين من الجدول السابق أنّ قيمة الارتباط بين PRR و CAR كانت معنوية لمصرف بغداد ؛وذلك بسبب أنّ القيمة المعنوية لها Sig كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، أما مصرف الشرق الاوسط، إذ كان الارتباط فيه عكسي، ومعنوي، لذلك نستنتج وجود عَلاقة إرتباط لها دلالة إحصائية بين PRR وبينCAR لمصرف بغداد،وكذلك نستنتج وجود عَلاقة إرتباط عكسية لها دلالة إحصائية بين PRR و CAR لمصرف الشرق الاوسط.

2- نتائج تحليل العلاقة الخطية بين قيم كفاية رأس المال الربحية

لقد جرى صياغة علاقة خطية بين القيمة الحقيقية للمتغير التفسيري (Xi) كفاية رأس المال والمتغير الاستجابي أداء المصارف والمتمثل بالربحية (Yi) ، وكانت معادلة الانحدار كالآتي :

$$Yi = \alpha + \beta Xi \longrightarrow (PRR) = a + \beta(CAR)$$

يوضح الجدول (13) نتائج تحليل أثر كفاية رأس المال في الربحية لمصرف الشرق الاوسط وكما يأتي :

جدول (13) نتائج قياس أثر كفاية رأس المال في ربحية مصرف الشرق الاوسط

تحليل[a] ANOVA						
المتغير المستقل	المتغير المعتمد	الانحدار		القيمة التائية المحسوبة	قيمة المعنوية	النتيجة
كفاية رأس المال CAR	الربحية PRR	القيمة الثابتة	19.484	7.056	0.00	وجود عَلاقة لها تأثير معنوي
		معامل الانحدار	-0.160	- 2.961	0.018	

يتبين من الجدول أعلاه أنّ قيمة اختبار *t* لها وكانت تساوي إلى(*2.961-*)، وان القيمة المعنوية لها*sig* كانت تساوي إلى(0.018)، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، من ذلك نستنتج وجود عَلاقة أثر عكسية لها تأثير معنوي CAR فيPRR لمصرف الشرق الاوسط، إذ أنّ ارتفاع قيمة CAR بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض *PRR*بمقدار(0.160)، أما الجدول (14) يوضح تحليل أثر كفاية رأس المال في الربحية لمصرف بغداد وكما يلي :

جدول (14) نتائج قياس أثر كفاية رأس المال في ربحية مصرف بغداد

تحليل[a]ANOVA						
المتغير المستقل	المتغير المعتمد	الانحدار		القيمة التائية المحسوبة	قيمة المعنوية	النتيجة
كفاية رأس المال CAR	الربحية PRR	القيمة الثابتة	0.243	0.032	*0.*975	لا توجدعَلاقة لها تأثيرمعنوي
		معامل الانحدار	0.296	1.932	0.089[b]	

يتبين من الجدول أعلاه أنّ قيمة أختبار t لها وكانت قيمتها تساوي (1.932)، وأنّ القيمة المعنوية لها*sig* كانت تساوي(0.089)، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، من ذلك نستنتج عدم وجود عَلاقة أثر لها تأثير معنوي *CAR* في *PRR* لمصرف بغداد.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- تُعد نسبة كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل من أهم النسب المالية الرئيسة لقياس القدرة المالية النهائية للوفاء بالالتزامات المالية، والتعاقدية في المصارف،

باعتبارها مقياساً جديداً عملياً وموضوعياً، وموثوقاً بنتائجها،إذ أنّ الحد الأدنى المسموح به لهذه النسبة هو *(8%)*، وإن الغرض من كفاية رأس المال في المصارف هو التأكد من أن المصرف يحتفظ بحد أدنى من أمواله الخاصة لمواجهة المخاطر المالية التي يتعرض لها من أجل استيعاب أية خسائر متوقعة، أو غير المتوقعة، والتي قد تصاحب نشاطه الائتماني، والاستثماري، وقد حققت المصرفين نتائج كفاية رأس مال مرتفعة قياسا بالنسبة المحددة من طرف لجنة بازل، أذ بلغت (46%،49%) في كل من مصرف الشرق الاوسط، ومصرف بغداد على التوالي، لذلك ينبغي عليهما الالتزام بالحد الادنى لكفاية رأس مال المصرفين الأمر الذي يجنب تعطل تلك الأموال الطائلة من الضياع في فرص الاستثمار.

2- بينت نتائج التحليل الإحصائي وجود عَلاقة إرتباط، وأثر معنوي عكسي بين كفاية رأس المال CAR والربحية PRRلمصرف الشرق الاوسط، وذلك بسبب أنّ القيمة المعنوية Sig كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، إذ أنّ أرتفاع قيمة كِفاية رأس المال بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الربحيةبمقدار (0.160) والعكس صحيح ، ووجود علاقة ارتباط فقط بين كفاية رأس المال والربحية في مصرف بغداد ، وهذا ما يثبت صحة فرضية البحث التي تنص عن وجود عَلاقة ارتباط، وأثر لها تأثير معنوي بين كفاية رأس المال والربحية، وكذلك بينت نتائج التحليل عدم وجود علاقة الاثر بين كفاية رأس المال والربحية في مصرف بغداد.

التوصيات

1- ضرورة حساب نسبة كفاية رأسمال المصارف وفق متطلبات لجنة بازل III سنوياً من خلال قسمة رأس المال الاجمالي على الموجودات المرجحة بالمخاطرة حيث إن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هو إلا تقل عن نسبة (8%) والإفصاح عنه في التقارير المالية السنوية لكل مصرف لما له من أهمية في معرفة الوضع المالي للمصرف وقدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها ومواجهة المخاطر ، وحمايتها من الوقوع بمخاطرة العسر المالي في تأدية التزاماتها المالية، والتعاقدية المترتبة عليها تجاه أصحاب حقوق الملكية وحملة الودائع وغيرهم، وكذلك أيجاد السبل الملائمة لزيادة الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية خارج، وداخل الميزانية، أو تغيير تركيبة الموجودات لصالح الاكثر مخاطرة ، أذ أنه كلما زادت المخاطرة زاد العائد، وذلك بتغيير أوجه أستخدام أموالهما، بما يحقق زيادة في حجم موجوداتهما المرجحة بأوزان المخاطرة، حتى تتمكن من الارتقاء بقدرتهما على توظيف مواردها المالية، ومن ثم يتحقق التعديل في نسبة كفاية رأس المال حتي تصل الى المستوى المقبول والحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال (8%).

2- وضع حد أدنى لمقدار نسبة كفاية رأس المال في المصارف، وذلك لضمان عدم ضياع أموال المصرف في فرص الاستثمار المربحة، إذ أنّ زيادة كفاية رأس مال المصرف يؤدي الى أنخفاض ربحية المصرف، فكل زيادة وحدة واحدة في كفاية رأس المال تؤدي الى الانخفاض في ربحية المصرف بنسبة (0.160).

المصادر

المصادر العربية

اولا : الوثائق الرسمية

الحسابات الختامية لمصرف الشرق الاوسط ، بغداد للأعوام (2006-2015).

الحسابات الختامية لمصرف بغداد ، بغداد للأعوام (2006-2015).

تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف العراقية رقم (94) رقم (4) عام 2004 , الوقائع العراقية , رقم العدد:4172 , 03/01/ 2011.

ثانيا : الرسائل والاطاريح

الحجامي، رعد حميد .(2016). تأثير كفاية رأس المال على الاداء المالي لشركات التأمين . جامعة بغداد . المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية.

قارون، احمد .(2012). مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبة معمقة. جامعة سطيف .

ثالثا : الدوريات والمؤتمرات والمحاضرات

شاكر، فؤاد .(1993). التجربة المصرية بخصوص مقررات لجنة بازل بشأن المعيار الموحد لقياس كفاية راس المال ، اتحاد المصارف العربية .

الشماع ، خليل محمد حسن .(2002). تحليل وتقييم أداء المصرف . الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، معهد التدريب المالي والمصرفي . صنعاء ، اليمن.

مجلة اتحاد المصارف العربية .(2010). بازل 11 المصارف العربية في نهاية الطريق , العدد (352).

المصادر الأجنبية

Fourth: foreign sources:

A- Books :

Atrill, Peter .(2005). Financial management for decision makers , Pearson Education.

Brigham, Eugene. Michael .(2011). Ehrhardt. Financial management: Theory & practice ,Cengage Learning .

Chernobai , Anna. Svetlozar, Rachev. Frank , Fabozzi .(2008). Operational risk- a guide to Basel II capital requirements, models, and analysis. Vol. 180. John Wiley & Sons .

Chorafas, Dimitris .(2011).Stress testing for risk control under BaselII,Butterworth-Heinemann .

Gallati, Reto.(2003). Risk management and capital adequacy, McGraw Hill Professional .

McMenamin,Jim.(1999).Financial management- an introduction , Routledge.

Moosa, Imad.(2008). Quantification of operational risk under Basel II: the good, bad and ugly, Palgrave .

Rose , Peter S. Hudgins , Sylvia C.(2008). Bank Management and Financial Services , 7th edition , McGraw-Hill Companies , Inc .

Shelagh, Heffernan.(2005). Modern Banking, John wiley and Sons, LTD, England .

B- Studies and Researches:

Ahmad, Suleiman.(2016). Mahmoud, Khasawneh. Ziad Mohammad Obeidat. The Impact of Capital Risk on the Financial Performance of the Jordanian Islamic Banks According to Basel(2) during the Period (2007 – 2013), Journal of Applied Finance and banking 4.1.

Ahmed, Sarwar Uddin . Ahmed, Samiul Parvez .(2015). Islam, Nazmul, Impact of Basel II Implementation on the Financial Performance of Private Commercial Banks of Bangladesh , European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences.

Ainsworth, Rachel.(2012). An empirical analysis of the usefulness of the Basel II Pillar 3 disclosures on bank risk management to monitor bank performance and forecast bank profitability during periods of economic instability, Master of Management in Banking at Massey University, Manawatu, New Zealand.

Al Mamun, Abdullah .(2013). Performance Evaluation of Prime Bank Limited in Terms of Capital Adequacy.Global Journal of Management and Business Research13.9 .

Aleksejeva,Marina, & Nikolajs Prihodko.(2014). Is Basel III Socially Beneficial in the Baltic Context?.Stockholm School of Economics.

Allen, Linda. Gayle, DeLong & Anthony, Saunders.(2004). Issues in the credit risk modeling of retail markets. Journal of Banking & Finance 28.4.

Badreldin, Ahmed Mohamed.(2009). Measuring the performance of Islamic banks by adapting conventional ratios.German University in Cairo. Working Paper 16 .

Berger, Matthew.(2008). A formulaic approach to the Basel II accord's first pillar. Hertfordshire Law Journal 6.1.

Boado, Penas. María, del Carmen. Salvador, Valdés-Prieto. & Carlos Vidal-Meliá.(2007). The Actuarial Balance Sheet for Pay-As-You-Go Finance: Solvency Indicators for Spain and Sweden. Journal of Fiscal Studies 29.1. Wiley Online Library .

Bunea, Bontas. Cristina, Aurora.(2009). Marinela, Lăzărică, and Mihaela Cosmina Petre. Capital adequacy and risk management-premises for strengthening financial system stability. University of Iasi, Romania.

Chikoko, Laurine & Le Roux Pierre .(2013). The impact of minimum capital requirements on

Jong, rolf de.(2016). Estimating the financial impact of data quality issues. MS thesis. University of Twente .

Kubat, Max, Does Basel III bring anything new? A comparison between capital accords Basel II and Basel III. Proceedings of Economics and Finance Conferences. No. 0401713. International Institute of Social and Economic Sciences, 2014.

Minas, Christos.(2015). The Basel Accords and the market risk of a portfolio of Greek government bonds. International Hellenic University, MSc in Banking and Finance.

Petersen, Mark & Ilse Schoeman.(2008). Modeling of banking profit via return-on-assets and return-on-equity. Proceedings of the World Congress on Engineering. Vol. 2 .

Ross, Wester field Jaffe .(2002). Corporate Finance, Edition 6, McGraw-Hill Companies, Inc .

Sehrish, Saba & Saleem, Faiza.(2012). Financial Performance Analysis of Islamic Banks and Conventional Banks in Pakistan. A Comparative Study. Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in business. vol 4, no 5 .

Wallgren, Erik & Andreas Lindé.(2012). The effects of organizational structure and rules on banks risk management: A comparative case study of three major banks in Sweden. Master Degree Project .UMEA University.

C- Basel reporting

Basel, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards. Bank for International Settlements. Basel.2006.

Basel Committee, International Convergence of Capital Measurement &Capital Standards ,(July 1988,Updated to April 1998).

Basel Committee on Banking Supervision, 2010(a-b). Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems. Bank for International Settlements. Accessed 14 February2012.

Zimbabwe commercial banks lending, Scientific & Academic Publishing .

Datey, Rachanaa, & Kavita Tiwari.(2014). Basel III norms and Indian banks–a new definition of risk management. International Journal of Advanced Research 2.7.

De-Graft, Quansah Josiah .(2014). Capital Adequacy under Basel 3: Its Implications for Large Commercial Banks in Ghana and Kenya, Master, University of Leeds .

Delahaye, Bernd.(2011). Basel III: Capital Adequacy and Liquidity after the Financial Crisis. LL. M. Short Paper, Harvard University, Harvard Law School .

Dreca, Nađa .(2013). Determinants of Capital Adequacy Ratio in Selected Bosnian Banks, Dumlupınar University Journal of Social Sciences .

Durrah, Omar , Abdul Aziz, Abdul Rahman , Syed Ahsan Jamil & Nour Aldeen Ghafeer.(2016). Exploring the Relationship between Liquidity Ratios and Indicators of Financial Performance: An Analytical Study on Food Industrial Companies Listed in Amman Bursa. International Journal of Economics and Financial Issues 6.2 .

Harzi, Adel.(2011). The impact of Basel III on Islamic banks: A theoretical study and comparison with conventional banks. Research Chair of Ethics and Financial Norms, université Paris .

Jabbour, Ravel.(2013). The Impact of Capital Requirements on Crises in the US and EU. Imperial College London.

Johansson, Emilia.(2012). Basel III: A study of Basel III and whether it may protect against new banking failures, Master's thesis within economics, Jönköping university.